انتهت من مناقشة وإقرار التعديلات المقترحة

«ذوي الإعاقة»: شمول أبناء الكويتية من فئة غير محددي الجنسية في قانون المعاقين

- إتاحة الجمع بين مزايا القانون ومكافأة نهاية الخدمة من الوظيفة
- مساواة المرأة والرجل في سن التقاعد وصلاحية بطاقة المعاق لا تقل عن سنة

لجنة شؤون ذوي الإعاقة

- إلزام الحكومة بالتأمين الصحي على المعاقين من أجل تمكين القطاع الخاص من معالجتهم

- زيادة درجة القرابة بالنسبة للشخص المكلف بالرعاية لتصل حتى الدرجة الثالثة

انتهت لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماعها امس من مناقشة وإقرار التعديلات المقترحة على القانون الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها (السابع) في شأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف إن اللجنة انتهت قانون المعاقين بتوافق نيابي حكومي وسيتم إقراره من مجلس الأمة قريبًا جدًا مشيرًا إلى أن القانون يعتبر من أفضل القوانين بالعالم كما أن بعض دول الخليج استعانت به.

وأوضح الحجرف ان التقرير محقظ بدوره على جدول الأعمال لأنه سبق سحبه بهدف التوافق مع الحكومة على تعديل ٢٤ بندًا من مواد القانون، وإعادة صياغته.

وبين أن أبرز التعديلات تركزت في إضافة أبناء الكويتية من فئة غير محددي الجنسية ليشملهم القانون، وإلزام الحكومة بالتأمين الصحي على المعاقين من اجل تمكين القطاع الخاص من معالجتهم، وايضا إلزام الحكومة بابتعاث كوادر وطنية كويتية لتهتم بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة لأن هناك نقصًا شديدًا في هذا المجال خاصة ان ميزانية المعاقين تبلغ ١٤٠ مليون دينار مخصصة للتعليم لمختلف الإعاقات.

وأضاف انه تعزيادة درجة القرابة بالنسبة للشخص المكلف بالرعاية لتصل حتى الدرجة الثالثة، حتى يتاح للمعاق اختيار من يرعاه ولا يجبر على شخص معين.

وأشار الحجرف إلى انه في حالة الإعاقة الشديدة يحتاج المعاق إلى شخصين راعيين ومؤهلين كون البعض منهم يحتاج رعاية ٢٤ ساعة لا سيما في حالات الإعاقات الذهنية السريرية، مبينًا ان هذا الأمر يكون للهيئة فيه كامل الصلاحية حسب الحالات والشروط الموجودة لديها.

وذكر انه تم تخفيف ساعات العمل للمعاق بمقدار ساعتين بستطيع اختيارهما، وتمت مساواة الذكر والأنثى في سن التقاعد.

وأوضح الحجرف انه بالنسبة للإعاقات السمعية فلها شأن خاص، إذ إنه مع الوقت تتأثر الأعضاء العضوية في الأذن وتصبح إعاقة شديدة" لذا يجب تداركها مبكرًا".

وقال إنه تم الاتفاق على تحديد حد أدنى لمدة صلاحية بطاقة المعاق وشهادة الإعاقة بسنة واحدة أما الإعاقات الدائمة فيتم تحديد مدة صلاحية البطاقة من قبل الهيئة بحسب الحالة وفي كل الأحوال لا تقل صلاحيتها عن سنة.

وأشار إلى انه تم التأكيد على عدم حرمان المعاق الموظف أو المكلف برعايته من مكافأة نهاية الخدمة في حال استفادته من قانون المعاقين، وان يستطيع الجمع بين مزايا هذا القانون ومكافأة نهاية الخدمة من وظيفته، مشيرًا إلى أن هذا الأمر يسد الفراغ والنقص التشريعي الموجود، كما تمت إضافة بند في القانون لتحديد معايير ومفهوم الإعاقة، وتمنى الحجرف تسريع إصدار قرار تمكين أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاقين لممارسة أعمالهم.

من ناحية أخرى قال عضو اللجنة النائب محمد الدلال إن تقرير اللجنة سيكون جاهزًا على جدول أعمال أول جلسة في شهر مارس القادم.

أكدت ضرورة العمل على زيادة تكويت وظائف السلطة القضائية

«الميزانيات»: مصروفات الشؤون القضائية بوزارة العدل ارتفعت 40 %

لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات الحساب الختامي في اجتماعها امس الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية 2017-2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد أن الاجتماع تم بحضور ممثلين عن وزارة العدل ووزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وجهاز المراقبين الماليين.

وأضاف عبدالصمد أن اللجنة شددت على ضرورة تزويد ديوان المحاسبة بالتقارير التي تصدر عن مكتب التفتيش والتدقيق التابع لوزير العدل.

وأكد أن الديوان لم يتمكن من التحقق من مدى فاعلية المكتب وقيامه بالدور المنوط به لعدم اطلاعه على تلك التقارير التي طلبها اكثر من مرة بكتب رسمية وفقا لإفادته.

وأشار عبد الصمد إلى أن إجمالي مصروفات وزارة العدل بلغ ما يقارب 237 مليون دينار، إلا أن اللجنة لاحظت عدم عرض رأي المجلس الأعلى للقضاء في تقدير مصروفات الشؤون القضائية على مجلس الأمة.

وأضاف انه لم يتم إيضاح توزيع مصروفاتها على الأبواب في الحساب الختامي، وعدم توضيح القواعد المتفق عليها حول آلية تنفيذ الميزانية وهو أمر لا ينسجم مع المواد ذات الصلة بشأن قانون تنظيم القضاء، مؤكدا أن اللجنة ستستوضح تلك الأمور من وزارة المالية.

وقال إن اللجنة لاحظت أن مصروفات الشؤون القضائية خلال السنوات الـ 6 الماضية قد ارتفعت 40% من 145 مليون دينار إلى 202 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي.

ولفت إلى أن مصروفات المشاريع الإنشائية إضافة إلى مصروفات تنفيذ مبنى قصر العدل الجديد مدرجة في ميزانية الديوان الأميري، الأمر الذي يعكس عدم اتضاح ما يخصص ماليا للشؤون القضائية وفق القواعد المعتمدة لتنفيذ الميزانية.

وأشار عبد الصمد إلى تأكيد اللجنة على انه يجب العمل على زيادة تكويت وظائف السلطة القضائية من خلال تهيئة البيئة الملائمة وفق ضوابط موضوعية وخطة واضحة.

وبين أنه ما تزال نسبة غير الكويتيين تفوق الكويتيين في بعض الوظائف القضائية كـ "مستشار محكمة التمييز – مستشار محكمة الاستئناف – المحامي العام – قاضي متخصص – وكيل بالمحكمة الكلية/ رئيس نيابة (أ) – قاضي من الدرجة الأولى/ رئيس نيابة (ب)" كما هو مبين في إيضاحات الميزانية.

وأضاف أن هذا يعني عدم تحقيق وزارة العدل لما تسعى له الدولة في تكويت القضاء خاصة وأنه لصيق بسلطة الدولة وسيادتها وفقا لإفادات سابقة لوزارة العدل.

وأوضح عبدالصمد أن اللجنة تبين لها وجود تسويات جزئية على ملاحظات ديوان المحاسبة فيما يخص إيرادات وزارة العدل، إلا أنه بشكل عام بحاجة إلى مزيد من الجهود لتلافيها.

ولفت إلى أن من بين الإيرادات وجود 29 مليون دينار كغرامات جزائية لم يتم تحصيلها، في حين تؤكد وزارة العدل أنه قد تم تحصيل أكثر من 5 ملايين دينار من هذه المبالغ نتيجة للربط الآلي مع وزارة الداخلية.

وأشار إلى تشديد اللجنة على ضرورة دراسة ظاهرة عدم الاستدلال على العناوين بشأن الإعلانات القضائية وكثرة وجود ملاحظات في هذا الجانب.

وأكد عبدالصمد أن هذا الأمر يستدعي أن تكون من ضمن خطة مكتب التفتيش والتدقيق التابع للوزير، مضيفا أن اللجنة قررت متابعة هذا الموضوع لأهميته.

الاجتماع استعرض العلاقات القائمة بين البلدين وسبل تعزيزها

«الشؤون الخارجية» تجتمع إلى وفد لجنة الصداقة الجورجية - الكويتية

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة النائب الدكتور عبد الكريم الكندري في مكتب اللجنة مع وفد لجنة الصداقة الجورجية- الكويتية، برئاسة النائب ارتشيل تالاكفادزة، وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات القائمة بين الكويت وجورجيا وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة لا سيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني. وحضر الاجتماع رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية- الجورجية النائب راكان النصف ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب عمر الطبطبائي.

جانب من الاجتماع

ليرتفع إجمالي العدد إلى 37 متقدماً بينهم 5 مرشحات

«تكميلية مجلس الأمة»: 4 مرشحين جدد في اليوم السابع

جاسم محمد الكندري

جميلة فهد العلشة

هزاع مطلق الهدية

فواز المحلد

شهد اليوم السابع منذ فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الثانية والثالثة المقررة في 16 مارس المقبل تقديم أربعة طلبات ترشح جديدة.

وتقدم إلى إدارة شؤون الانتخابات امس مرشحان اثنان بطلبي ترشحهما أحدهما سيدة في الدائرة الثانية في حين تقدم مرشحان اثنان بطلبي ترشحهما في الدائرة الثالثة ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب يوم الخميس الماضي 37 مرشحًا بينهم 5 مرشحات.

وكان مجلس الوزراء كلف في جلسته في 4 فبراير الجاري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة إثر خلو مقعدي النائبين السابقين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش اللذين حكمت عليهما محكمة التمييز في جلسة 8 يوليو 2018 بالحبس مدة ثلاث سنوات وستة أشهر.

ويشترط في من يريد الترشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقًا للقانون ويكون اسمه مدرجًا في أحد جداول الانتخاب وألا يقل سنه يوم الانتخاب عن 30 عامًا.

ومن الشروط أيضًا أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية